

## 178639 - حقوق المسلم على المسلم منها ما هو واجب ومنها ما هو مستحب

### السؤال

نعلم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن حق المسلم على المسلم ، سؤالي هو : هل نأثم على عدم تأدية حق من هذه الحقوق لأخي المسلم ؟ يعني علينا ذنب في ذلك ؟  
نشكركم جزيل الشكر عن هذا العمل الطيب .

### الإجابة المفصلة

الحمد لله.

حقوق المسلم على المسلم كثيرة ، منها ما هو واجب عيني ، يجب على كل أحد ، فلو تركه أثم ، ومنها ما هو واجب كفائي ، إذا قام به البعض سقط إثمه عن الباقين ، ومنها ما هو مستحب غير واجب ، ولا يَأْثَمُ المسلم بتركه .  
روى البخاري (1240) ومسلم (2162) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ : ( حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ : رَدُّ السَّلَامِ وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ وَتَشْمِيمُ الْعَاطِسِ )  
ورواه مسلم (2162) أيضا عن أبي هريرة أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : ( حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ ) قِيلَ مَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ : قَالَ ( إِذَا لَقَيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانصَحْ لَهُ وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدِ اللَّهَ فَسَمِّتْهُ وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ ) .  
قال الشوكاني رحمه الله :

" وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ( حَقُّ الْمُسْلِمِ ) أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ وَيَكُونُ فِعْلُهُ إِمَّا وَاجِبًا أَوْ مَدْنُوبًا نَدْبًا مُؤَكَّدًا شَبِيهًا بِالْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ ، وَيَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعْنِيَيْنِ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيَيْهِ ، فَإِنَّ الْحَقَّ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الْوَاجِبِ ، كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، وَكَذَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الثَّابِتِ وَمَعْنَى اللَّازِمِ وَمَعْنَى الصِّدْقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: الْمُرَادُ بِالْحَقِّ هُنَا الْحُرْمَةُ وَالصُّحْبَةُ. " انتهى من "نيل الأوطار" (4/21) .

1- فردَّ السلام واجب إذا كان السلام على واحد ، وإذا كان على جماعة كان فرضا على الكفاية ، أما ابتداء السلام فالأصل فيه أنه سنة ، جاء في "الموسوعة الفقهية" (11/314) :  
" ابْتِدَاءُ السَّلَامِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ( أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ ) وَيَجِبُ الرَّدُّ إِنْ كَانَ السَّلَامُ عَلَى وَاحِدٍ . وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ فَالرَّدُّ فِي حَقِّهِمْ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، فَإِنْ رَدَّ أَحَدُهُمْ سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ ، وَإِنْ رَدَّ الْجَمِيعُ كَانُوا مُؤَدِّينَ لِلْفَرَضِ ، سِوَاءٍ رَدُّوا مَعًا أَوْ مُتَعَاقِبِينَ ، فَإِنْ امْتَنَعُوا كُلُّهُمْ أَثْمُوا لِخَبَرِ : حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ : رَدُّ السَّلَامِ . . . " انتهى .

2- وأما عيادة المريض ففرض كفاية ، قال الشيخ ابن عثيمين :  
" عيادة المريض فرض كفاية " .

"مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين" (13/ 1085)

وراجع جواب السؤال رقم : (71968) .

3- وأما تشييع الجنازة ففرض كفاية أيضا ، راجع جواب السؤال رقم : (67576) .

4- وأما إجابة الدعوة : فإن كانت إلى وليمة عرس فالجمهور على وجوب إجابتها إلا لعذر شرعي . أما إن كانت لغير وليمة العرس فالجمهور على أنها مستحبة ، ولكن يشترط لإجابة الدعوة - عموما - شروط ، راجع لمعرفة ذلك بالتفصيل جواب السؤال رقم : (22006) .

5- وأما تشميت العاطس فقد اختلف في حكمه .

جاء في "الموسوعة الفقهية" (4/22) :

"وَهَذَا التَّشْمِيتُ سُنَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ .

وَفِي قَوْلِ لِلْحَنَابِلَةِ وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ هُوَ وَاجِبٌ .

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ بِوُجُوبِهِ عَلَى الْكِفَايَةِ . وَنُقِلَ عَنِ الْبَيَّانِ أَنَّ الْأَشْهَرَ أَنَّهُ فَرَضُ عَيْنٍ ، لِحَدِيثِ " كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ : يَرْحَمَكَ اللَّهُ " انتهى.

وأظهر الأقوال أنه واجب على من سمع حمد العاطس لله ؛ لما رواه البخاري (6223) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ( إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ وَيَكْرَهُ التَّنَائُوبَ ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَحَقُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يُشَمِّتَهُ ) .

قال ابن القيم رحمه الله : وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِيهِ " فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ ، وَحَمِدَ اللَّهَ ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ : يَرْحَمَكَ اللَّهُ " . وَتَرَجَّمَ التِّرْمِذِيُّ عَلَى حَدِيثِ أَنَسٍ ( بَابُ مَا جَاءَ فِي إِيْجَابِ التَّشْمِيتِ بِحَمْدِ الْعَاطِسِ ) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عِنْدَهُ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِلْأَحَادِيثِ الصَّرِيحَةِ الظَّاهِرَةِ فِي الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَمِنْهَا : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَمِنْهَا : حَدِيثُهُ الْآخَرُ " خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ " وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَمِنْهَا : حَدِيثُ سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَفِيهِ " وَلْيَقُلْ لَهُ مَنْ عِنْدَهُ : يَرْحَمَكَ اللَّهُ " . وَمِنْهَا : مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ : يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ وَيَعُودُهُ إِذَا مَرَضَ وَيَتَّبِعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ ، وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ " وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ وَالْبِرَاءِ ، وَأَبِي مَسْعُودٍ . وَمِنْهَا : مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ " إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلْيَقُلْ : عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلْيَقُلْ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِ يَرْحَمَكَ اللَّهُ ، وَلْيَقُلْ هُوَ : يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحَ بِالْكُفْرِ " .

فَهَذِهِ أَرْبَعٌ طُرُقٌ مِنَ الدَّلَالَةِ . أَحَدُهَا : التَّصْرِيحُ بِثُبُوتِ وَجُوبِ التَّشْمِيتِ بِلَفْظِهِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا . الثَّانِي : إِجَابَةُ بِلَفْظِ الْحَقِّ . الثَّلَاثُ : إِجَابَةُ بِلَفْظَةِ " عَلَى " الظَّاهِرَةِ فِي الْوُجُوبِ . الرَّابِعُ : الْأَمْرُ بِهِ ، وَلَا رَيْبَ فِي إِثْبَاتِ وَاجِبَاتِ كَثِيرَةٍ بِدُونِ

هَذِهِ الطَّرُق ، وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ " انتهى من "حاشية ابن القيم على سنن أبي داود" (13/259) .  
 وقال أيضا : " فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْمُبْدُوءِ بِهِ : أَنَّ التَّشْمِيتَ فَرَضُ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ الْعَاطِسَ يَحْمَدُ اللَّهَ ، وَلَا يُجْزَى تَشْمِيتُ  
 الْوَاحِدِ عَنْهُمْ ، وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيَّانِ ، وَلَا دَافِعَ لَهُ . " انتهى من " زاد المعاد"  
 . (2/437)

6- أما نصحه إذا استنصحه : فالأظهر في النصيحة أنها واجبة على الكفاية .

قال ابن مفلح رحمه الله :

" وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ وَجُوبُ النَّصِيحِ لِلْمُسْلِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ ذَلِكَ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْإِخْبَارِ .. " انتهى من "الآداب  
 الشرعية" لابن مفلح (1/307) .

وقال الملا علي القاري رحمه الله :

" (وإذا استنصحك) أي طلب منك النصيحة (فانصح له) وجوباً، وكذا يجب النصح وإن لم يستنصحه " انتهى من "مرقاة  
 المفاتيح" (5/213) .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله :

" وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَى الْحَقِّ هُنَا الْوُجُوبُ ، خِلَافًا لِقَوْلِ بَنِي بَطَّالٍ الْمُرَادُ حَقُّ الْحُرْمَةِ وَالصُّحْبَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا وَجُوبُ  
 الْكِفَايَةِ " انتهى من "فتح الباري" (3/113) .

والله تعالى أعلم .